مجلة

كلية التـــراث الجامعة

مجلة علمية محكمة

متعددة التخصصات نصف سنوية

العدد الثالث والثلاثون

عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر (الدولي الثالث)

27 آذار 2022

ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير

أ. د. جعفر جابر جواد

نائب رئيس هيئة التحرير

أ. م. د. نذير عباس ابراهيم

مدير التحرير

أ. م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم (ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

مبادرات التسوية الاقليمية والدولية للصراع العربي – الصهيوني
قبيل مؤتمر مدريد الدولي للسلام 1991م

الباحث منذر نعمان مشعان عبد الخالدي

المقدمة :

عندما بدأ التخطيط لتقريب وجهات النظر بين طرفيّ الصراع العربي الصهيوني ومن اجل وضع حد لذلك الصراع بدأ الكيان الصهيوني يتجه لصياغة استراتيجية خاصة من شأنها العمل على تجزئة الصراع القائم وتحويله الى صراعات قطرية بمعنى جعل الصراع مناطقي بين الكيان الصهيوني وبين كل دولة من دول الوطن العربي وبدل من ان يكون الصراع واحد حتى يصبح الخطاب السياسي العربي والاعلام العربي فردي وقطري يعبر عن رؤى عربية متعددة ومختلفة عن بعضها فالفلسطينيون يعبرون عن القضية الفلسطينية وحقوق ابناء الشعب الفلسطيني وكأن المشكلة واحدة بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين وهكذا مع بقية الدول العربية مما ادى الى تحويل الشراكة العربية الحقيقية الى شراكة دعم ومساندة من اجل عدم عودة الخطاب السياسي للحديث عن الدور العربي على اعتبار انه دور اساسي مشترك وهذا الهدف يرجع الى التجربة التاريخية التي مارستها الحركة الصهيونية حيث كان عليها من الضروري مواجهة موقف عربي موحد ومتكاتف طوال الصراع العربي الصهيوني الذي كان فيه العرب شركاء حقيقيين تمكنوا من خلق تهديد لأمن الكيان الصهيوني لذلك كانت سياسة الكيان الصهيوني في هذه المرحلة التعامل مع العرب خلال عقد التسويات على اعتبارهم دول عديدة وذات انظمة حكم مختلفة وليسوا موحدين يحكمهم الاطار العربي والتعاون المشترك والمصير الواحد لذلك بدأت المساعي الاقليمية والدولية لحل الصراع العربي الصهيوني بعد عام 1967م اذ كان القرار الاممي المرقم 242 محور لكل الطروحات والمباحثات في معظم الاحيان بعد ذلك اندلعت حرب اكتوبر 1973م وطرحت بعدها مشاريع عديدة اقليمية عربية ودولية لتسوية الصراع القائم لكن تلك المشاريع على اختلاف درجات قبولها عربياً ودولياً لم ترتقي الى الحد الادنى من حقوق الشعب الفلسطيني وبالتالي رفض الكيان الصهيوني كل المشاريع المطروحة جملةً وتفصيلاً الامر الذي ترك الصراع بين الطرفين قائم مما وضع العالم ككل في حالة قلق دائم نتيجة السياسات والممارسات التي انتهجها الكيان الصهيوني لتعزيز هيمنته وفرض سيطرته على المنطقة والاستحواذ على الاراضي والاملاك ، قُسمَ البحث إلى أربع مباحث الأول تناول مبادرات التسوية الدولية قبيل مؤتمر مدريد والثاني تناول مبادرات التسوية الاقليمية 1982 _ 1988م أما الثالث فتناول المشاريع الاقليمية والدولية التي مهدت لعقد مؤتمر مدريد للسلام فيما يتناول الرابع المتغيرات الاقليمية والدولية قبيل مؤتمر مدريد للسلام .

Abstract :

The crux of the problem in this study is the different strategies that adopted the peace process and the differing general perspective of the Concept of the Middle East after the Madrid Conference , In addition to the disagreement over the nature of the conference and its impact on the proper settlement of the Arab – Zionist conflict based on the local , regional and international changes that occurred at the time , The input these variables have provided to manage the conflict between the two parties , not to dismantle it and find viable solutions , The resulting historical injustice and tearing up the unity of the Palestinian class are among these variables Enables the United States of America to be alone in leading the new world order and dominating the mechanisms for guiding UN resolutions And the emergence of Palestinian currents rejecting the entire peace process , the Likud,s return to power in Israel , its different visions of the conflict and its settlement , and the attempt to circumvent the principles from which the peace process began and others where these affected the management of the settlement process and the management of negotiations between the parties .

المبحث الاول : مبادرات التسوية الدولية قبيل مؤتمر مدريد 1978 – 1982م :

اخذ المجتمع الدولي على عاتقه العمل بجدية من اجل التوصل الى حل سلمي وشامل للصراع العربي الصهيوني وذلك عن طريق مجموعة من المشاريع والمبادرات والاتفاقيات ذات الطابع الدولي [1] ومن بين تلك الاتفاقيات والمشاريع ما يلي :

اولاً – اتفاقية كامب ديفيد 17 ايلول 1978م :

بعد قيام الحرب العربية الصهيونية عام 1973م اخذت الادارة الاميركية بممارسة دور مهم في منطقة الشرق الاوسط بهدف فرض حالة من الاستقرار وتنفيذ مخططاتها في المنطقة وذلك من خلال ايجاد حل للصراع العربي الصهيوني لكن الظروف لم تكن مهيأة لإقامة السلام في المنطقة في وقت كان فيه الجو مشحون بين العرب والكيان الصهيوني بالتزامن مع تعنت الكيان الصهيوني ازاء اي مبادرة للتسوية لكن الامور بدأت تتغير شيئاً فشيئاً ففي شهر ايار 1977م اسفرت نتائج الانتخابات الصهيونية عن فوز حزب الليكود برئاسة مناحيم بيغن Menachem Begin للمرة الاولى في تاريخ الكيان الصهيوني اذ كان حزب العمل هو الحزب الحاكم منذ قيام الكيان الصهيوني عام 1948م [2] ، بعد ذلك نجحت المملكة المغربية في عقد اجتماعات سرية بين مصر والكيان الصهيوني قبل زيارة الرئيس المصري محمد انور السادات الى فلسطين اذ تم اعداد لقاء سري بين مصر والكيان الصهيوني في المغرب على شرف الملك المغربي الحسن الثاني حيث التقى نائب رئيس الوزراء المصري حسن التهامي بوزير خارجية الكيان الصهيوني موشي ديان Moshe Dayan [3] ، وفي 9 تشرين الثاني 1977م القى انور السادات خطاب امام مجلس الشعب المصري وبحضور رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الذي ارسل له السادات طائرة عسكرية مصرية خاصة لحضوره الى طرابلس وزيارة ليبيا [4] ، وقبل نهاية خطاب السادات اعلن رسمياً من خلال تصريح اعلن فيه قائلاً " انا اصرح بأنني مستعد للذهاب الى اقصى العالم وستتفاجأ اسرائيل عندما تسمعني اقول ذلك ، انا مستعد ان اذهب الى بيتهم الى الكنيست ذاتها لمناقشتهم " [5] .

اعلن مناحيم بيغن وهو سادس رئيس لحكومة الكيان الصهيوني خلال المدة (1977 – 1983م) معقباً على خطاب انور السادات بأنه يرحب بالزيارة ترحيباً كبيراً لكنه وضع شروط قبل ذلك تمثلت في " ان اسرائيل لن تنسحب الى ما وراء خطوط 1967م اضافة الى انها لن تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية اضافة الى عدم قبولها قيام دولة فلسطينية " [6] .

ان النوايا الصهيونية اعلن عنها في خطاب بيغن الا ان السادات بقى مصراً على الذهاب الى فلسطين وتم ذلك في 20 تشرين الثاني 1977م بعد ذلك اخذت المفاوضات المصرية مع الكيان الصهيوني تأخذ مجراها وتمخضت عن توقيع وثيقتان اساسيتان كانت الاولى بعنوان " اطار السلام في الشرق الاوسط " والثانية " اطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر والكيان الصهيوني " وتم التوقيع على هاتين الوثيقتين كل من الرئيس المصري محمد انور السادات ورئيس وزراء الكيان الصهيوني مناحيم بيغن اضافة الى الرئيس الاميركي جيمي كارتر Jimmy Carter كشاهد [7] .

ان التوقيع على الاتفاقيتين المذكورتين اثار ردود فعل قوية في الوطن العربي ككل وعلى المستويين الرسمي وغير الرسمي وعلى الرغم من تفاوت المواقف الا انها كانت بالمجمل رافضة لذلك وهناك من يرى ان ما قبله السادات بخصوص القضية الفلسطينية في كامب ديفيد ورفضه الفلسطينيون نفسهم افضل مما عرض عليهم في اتفاقيات اوسلو فانهم كانوا غافلين عن امرين هما :

1- ان الصهاينة لم يعلنوا قبولهم بالعرض الذي تقدم به السادات بخصوص القضية الفلسطينية ولم يكونوا على استعداد لتطبيق الشق الفلسطيني من الاتفاقية .

2- ان ظروف السادات في هذه الاتفاقية تختلف عن ظروف الفلسطينيون في اوسلو فعندما عقدت اتفاقية كامب ديفيد كانت بعد خروج مصر منتصرة في حرب 1973م في حين تمت المصادقة على اتفاقية اوسلو بعد خروج الفلسطينيون من بيروت وبعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي الداعم للنظم العربية وقتئذ وبعد نجاح الولايات المتحدة في ادارة المؤتمر الدولي المرتقب ادى الى تفريغ فكرة المؤتمر الدولي والدفع بالأطراف العربية ذات العلاقة في مفاوضات مباشرة مع الكيان الصهيوني [8] .

ثانياً – مشروع بريجنيف بتأريخ 23 شباط 1981م :

في 23 شباط 1981م اقترح السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev عقد مؤتمر دولي للتوصل الى حل شامل للصراع العربي الصهيوني بل الصراع في منطقة الشرق الاوسط ككل وقال بريجنيف في تقريره الذي قدمه الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي قائلاً " لقد حان الوقت لإخراج القضية من جمودها وحان وقت العودة الى البحث الجماعي البنّاء عن التسوية الشاملة على اساس واقعي عادل " واضاف بريجنيف قائلاً " ان السلام الحقيقي في الشرق الاوسط يتطلب ازالة الاحتلال الصهيوني من جميع الاراضي العربية المحتلة وذلك عام 1967م واقامة الدولة الفلسطينية " [9] ، وعلى هذا الاساس نصت بنود مبادرة بريجنيف على انسحاب الكيان الصهيوني من جميع الاراضي التي احتلها عام 1967م [10] وانهاء حالة الحرب واحلال السلام بين جميع العرب والكيان الصهيوني واقامة دولة فلسطينية مستقلة وضمان حق العودة للنازحين استناداً الى القرارات الاممية والقرارات ذات العلاقة واعادة القدس الشرقية واعتبارها عاصمة لفلسطين وان لكل دولة من دول المنطقة حق الوجود والتطور في ضوء السلام المتبادل [11] .

من المؤكد ان الكيان الصهيوني والولايات المتحدة لن يوافقا على المبادرة الروسية وان الكيان الصهيوني لن يصل الى مرحلة متقدمة من النضوج السياسي والخارجي للقبول بتلك المبادرة ومقرراتها لكن على اي حال لاقت المبادرة رد فعل ايجابي وترحيب عربي وفي مقدمته منظمة التحرير الفلسطينية اذ قال عنها الرئيس الفلسطيني ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية " انها تشكل قاعدة جديدة ومقبولة لوضع اساس للسلام العادل والدائم في المنطقة " [12] وان ما عزز من الموقف الفلسطيني ان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قام بزيارة الى العاصمة الروسية موسكو في شهر تشرين الاول 1981م اسفرت عن لقائه بالسكرتير العام للحزب الشيوعي الروسي بريجنيف ونتج عن اللقاء منح ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في موسكو صفة دبلوماسية [13] .

ترجع اهمية مبادرة بريجنيف الى ما يلي :

1- تعتبر المبادرة الاولى التي تطرقت الى منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والسياسي عن الشعب الفلسطيني .

2- انها دعت الى عقد مؤتمر دولي برعاية اممية ومشاركة كافة اطراف الصراع وخصوصاً منظمة التحرير الفلسطينية .

3- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على الاراضي الفلسطينية .

4- التصدي لمحاولات التفرد بإدارة الصراع من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني واعادة الثقة لمكانة المجتمع الدولي والتأكيد على حق المنظمة الدولية في ممارسة واجباتها المناطة بها على المستوى الدولي [14] .

ثالثاً – مشروع رونالد ريغان Ronald Reagan 2 ايلول 1982م :

لم تبدي منظمة التحرير الفلسطينية اي ارتياح ازاء حرب لبنان وكانت بمثابة الضربة الموجعة حيث فقدت بسببها موقع مهم وقاعدة امينة تعتمد عليها في ادارة صراعها مع القوات الصهيونية مما ادى الى خسارة المنظمة لبنيتها العسكرية ورحيل عدد كبير من المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت وبعد ذلك تلقت المنظمة حدث سياسي مهم على الساحة السياسية الدولية وهو مبادرة

الرئيس الاميركي رونالد ريغان التي صرح بها في شهر ايلول 1982م [15] وقد جاءت هذه المبادرة باعتبارها خطوة اخرى للقضاء على المنظمة بعد الهزيمة العسكرية من قبل الكيان الصهيوني جنوب لبنان [16] .

تنص المبادرة الاميركية على انه لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وانه لا يحق للصهاينة ضم الاراضي المحتلة وان تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع يتم عن طريق الارتباط بالأردن اضافة الى التجميد المباشر لمخططات تطوير المستوطنات الصهيونية الجديدة في الاراضي العربية الواقعة تحت سيطرتهم فضلاً عن عدم تقسيم مدينة القدس على ان يتم تحديد مستقبلها عن طريق المفاوضات والتزام الولايات المتحدة الاميركية بحماية امن الكيان الصهيوني [17] .

اكدت مبادرة رونالد ريغان على ان الحرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان تدخل في سياق ردع السوفييت وعملائهم حيث جاء في مقدمتها " عندما تولت حكومتنا السلطة في شهر كانون الثاني 1981م قررت ان يكون الاطار العام لسياستنا في الشرق الاوسط معالجة قضيتين رئيسيتين هي :

1- مواجهة التهديد الاستراتيجي للمنطقة المتمثل بالاتحاد السوفييتي .

2- عملية السلام بين الكيان الصهيوني والدول العربية المجاورة " .

رفضت منظمة التحرير المشروع المذكور لأنه تجاهلها بشكل فعلي ودعا في نفس الوقت الى الحفاظ على امن الكيان الصهيوني من خلال معاهدات صلح مع العرب على انفراد وكذلك تطبيق الحكم الذاتي والحاق الضفة والقطاع بالأردن اضافة الى التأكيد على الاعتراف بالكيان الصهيوني ورفض قيام دولة فلسطينية ورفض اعادة تقسيم القدس الامر الذي يبرهن دعم المحتل وتأييد موقفه وتفريغ قراري مجلس الامن الدولي 242 و 338 من مضمونهما السياسي والسماح باحتلال اراضي الغير بالقوة [18] ، ان الولايات المتحدة الاميركية حاولت من خلال مبادرتها المذكورة استغلال انتصار الكيان الصهيوني في الحرب على الفلسطينيين واستغلال حالة الضعف التي انتابت منظمة التحرير الفلسطينية وتدني معنويات الشارع العربي وكذلك فرض رؤيتها لحل الصراع بين الطرفين اضافة الى انها اعطت زخم جديد للخيار الاردني والاشارة الى ان الادارة الاميركية ترى ان حكم ذاتي مرتبط بالأردن في الضفة والقطاع سيقوم بتوفير فرصة افضل للسلام في المنطقة لكن توقيتات طرح المبادرة وعدم ملائمتها والطريقة الاستفزازية في طرحها كان على عكس الثوابت الفلسطينية مما ادى الى رفض المبادرة من الجانب الفلسطيني لأنها كانت خالية من حقوق الشعب الفلسطيني كتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة [19] .

المبحث الثاني : مبادرات التسوية الاقليمية 1982 – 1988م :

تعود مبادرات التسوية المعقودة لحل الصراع العربي الصهيوني الى ما بعد الحرب العربية الصهيونية لسنة 1948م وسنة 1967م [20] لكن النظام الاقليمي العربي كان في مرحلة سيئة خاصة بعد نكسة حزيران 1967م لأنه كان يعاني من حالة من الخلافات والصراعات بين اطراف متعددة والتنافس بين محوريه التقدمي والرجعي وقد تورطت به عدد من الدول العربية وخاصة مصر وسوريا والعراق والسعودية وتونس واليمن بسبب التأثيرات التي مارستها التيارات والقوى الدولية الساعية لكسب مناطق نفوذ جديدة وهذه التيارات تكون مستهدفةً المشرق العربي على وجه التحديد ، وان نكسة حزيران خلقت حالة من الشعور بالانكسار العربي الا ان ذلك ايقظ الزعماء العرب ودفعهم للعمل من اجل تحويل الانتكاسة العسكرية الى مكسب سياسي لان الانتصار العسكري لا يمكن فقط فيما يحققه الجيش في المعارك ليبني عليه مستقبل البلاد والمنطقة فحسب بل بقدر التمسك بقواعد اللعبة وعدم القبول بتقديم تنازلات تجاه الخصوم ومن جهة اخرى ادركت الولايات المتحدة الاميركية والكيان الصهيوني بأن الانتصار العسكري غير كافي لإدامة الاستقرار السياسي في المنطقة ، ففي مؤتمر القمة العربي الرابع الذي عقد في العاصمة السودانية الخرطوم بتأريخ 29 اب 1967م والذي كان من بين مخرجاته هي " لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات " قبل ازالة اثار العدوان ورفع شعار " ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة " مما شكلت هذه الرؤية مدخل لجميع العلاقات والممارسات الدبلوماسية العربية مع القوى الدولية المعنية بالأمر وبالأخص الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية ودول غرب اوروبا والاتحاد السوفييتي [21] .

في ظل هذه الاوضاع صدر قرار مجلس الامن الدولي المرقم 242 [22] لسنة 1967م والذي وضع الاساس لمبدأ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة وبعد هذا القرار جاءت مبادرة روجرز [23] التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية بتأريخ 20 حزيران 1970م واقترحت من خلالها وقف اطلاق النار من اجل ايجاد حل للصراع العربي الصهيوني ليأتي بعد ذلك قبول عربي ازاء المبادرة فكانت مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر اولى الدول التي وافقت على المبادرة وبعدها المملكة الاردنية الهاشمية

بزعامة الملك حسين بن طلال لكن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت المبادرة بشكل تام ووجهت اصابع الاتهام الى كل من قام بها ودعمها اما الكيان الصهيوني فكان متأخر في الرد على ذلك واعلن رفضه للمبادرة لاحقاً [24] ، ترجع جذور هذه المبادرة الى 9 كانون الاول 1969م وذلك من خلال المشروع الاميركي الداعي لحل الصراع العربي الصهيوني من خلال تشجيع العرب على قبول سلام دائم مقابل تشجيع الكيان الصهيوني على القبول بالانسحاب من الاراضي المحتلة وبالمقابل توفير ضمانات اقليمية ودولية تهدف الى حفظ امن وسلامة الكيان الصهيوني وكانت مبادرة روجرز تقوم على امرين الاول وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر والثاني تطبيق القرار الاممي 242 .

كانت مصر اولى الدول التي قبلت مبادرة روجرز بسبب شعور مصر باحتمال تغير الموقف الاميركي في اي وقت بعد القبول بالمبادرة وانها تريد ان تستثمر الوقت من اجل بناء اعمق خط دفاع صاروخي شهده التاريخ بهدف مواصلة القتال واستعداداً لبدء جهود جادة وفعلية من اجل تطوير اي تسوية سلمية وواقعية للصراع العربي الصهيوني في المنطقة اضافة الى ان الكيان الصهيوني كان يريد ارسال رسالة الى موسكو من خلال واشنطن بان مصر مستعدة من اجل اعادة النظر في تحالفاتها الدولية في حال اصرار موسكو على موقفها بعدم تلبية متطلبات صفقة السلاح المصرية وعلى اساس ذلك لم يكن امام موسكو سوى الاستجابة لمطالب التسلح المصري اضافة الى ان القوات المصرية كانت بحاجة الى لفظ انفاسها مجدداً من اجل وقف حرب الاستنزاف بشكل مؤقت بعد خسارة مصر قرابة 4000 شهيد مدني بالتزامن مع اعادة بناء منظومة الصواريخ المصرية كما ان مصر اعتقدت ان قبولها بمبادرة روجرز سيحرج الكيان الصهيوني امام الرأي العام العالمي بل حتى امام حليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة الاميركية وان قبول مصر يغير موقف الكيان الصهيوني لكن لن يغير شيئاً في الواقع .

اولاً- مؤتمر فاس 1982م :

وهو المؤتمر الثاني عشر من بين مؤتمرات القمة العربية الذي عقد في مدينة فاس المغربية بتأريخ 25 تشرين الثاني 1981م [25] بحضور رؤساء وزعماء وملوك الدول العربية بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت بعد ان طرحت الولايات المتحدة الاميركية مشروعها للسلام في المنطقة بالتزامن مع تزايد احتمالات قيام الكيان الصهيوني بشن عدوان على لبنان وكانت من بين مناقشات مؤتمر القمة اصدار قرار خاص بجنوب لبنان ينص على وضع استراتيجية عربية شاملة لمنع الكيان الصهيوني من الاعتداء على الاراضي اللبنانية الجنوبية وبعد ذلك اعلن الملك المغربي الحسن الثاني تأجيل اعمال القمة وذلك بعد خلاف نشأ حول بنود مشروع السلام الذي تقدم به ولي العهد السعودي الامير فهد بن عبد العزيز وتم تبنيه من قبل مؤتمر القمة مع بعض التعديلات على بنوده وخاصة الرابع والسابع فالرابع ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية اما السابع فينص على الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية ، بعد ذلك تم استئناف اجتماعات القمة خلال المدة 6 – 9 ايلول 1982م حيث تم مناقشة تداعيات الاجتياح العسكري الصهيوني للأراضي اللبنانية والذي نتج عن اخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت [26] ، نصت المبادرة العربية المعروفة بمشروع فاس على انسحاب الكيان الصهيوني من جميع الاراضي العربية المحتلة بعد حرب حزيران 1967م بما في ذلك القطاع العربي من القدس واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وازالة المستعمرات التي اقامها الكيان الصهيوني بعد عام 1967م وضمان حرية العبادة لكافة الاديان في الاماكن المقدسة في القدس والتأكيد على ان من حق الشعب الفلسطيني ان يكون مسؤول عن تقرير مصيره وان يمارس كل حقوقه الوطنية الثابتة بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية التي حصلت على الاعتراف كممثل شرعي لهذا الشعب والتأكيد على حق العودة والتعويض لمن لا يرغب في العودة كما ينص على ان توضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت وصاية اممية خلال مدة انتقالية لا تتجاوز بضع شهور وعلى ان يقدم مجلس الامن الدولي ضمانات حقيقية وثابتة للسلام في المنطقة بشكل كامل ولجميع الدول العربية بما في ذلك فسطين وضمانات اخرى لتنفيذ المبادئ الواردة في هذا المشروع [27] .

اصدر المؤتمر بيان كان من بين ما يتعلق بمستقبل فلسطين هو دعم الثوار الفلسطينيين وصمود الثورة والشعب الفلسطيني واللبناني والقوات المسلحة السورية واعلان مساندة ابناء الشعب الفلسطيني في نضاله من اجل استعادة الحقوق الوطنية الراسخة على حساب الكيان الصهيوني وايماناً من المؤتمر بقوة وقدرة الامة العربية على تحقيق الاهداف المشروعة وازالة العدوان وانطلاقاً من المبادئ والاسس التي حددتها مؤتمرات القمة العربية السابقة وحرص الدول العربية على الاستمرار بالعمل بكل الوسائل من اجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الاوسط ككل والاعتماد على المشروع الذي طرحه الرئيس

التونسي الحبيب بورقيبة الذي يعتمد على الشرعية الدولية اساس لحل القضية الفلسطينية وكذلك الاعتماد على المشروع الذي طرحه ولي العهد السعودي فهد بن عبد العزيز حول الية السلام في منطقة الشرق الاوسط [28] .

وافقت اغلب الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على المبادرة العربية بينما واجهت معارضة من قبل الكيان الصهيوني على اعتبار انها مشروع لتدميرها بشكل نهائي [29] وبالمقابل تحفظت بعض فصائل المقاومة الفلسطينية تجاه المشروع وكان في مقدمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتأييد البعض الاخر من الفصائل للمبادرة مثل حركة فتح التي تمثل الحد الادنى للمطالب الفلسطينية والسقف الزمني الادنى للاتفاق العربي حول انهاء الصراع العربي الصهيوني [30] .

يعتبر مشروع السلام العربي هذا انعطافه مهمة بالنسبة للسياسة العربية بشكل عام وانتقال من حالة الحرب مع الكيان الصهيوني حيث تمثلت السياسة العربية بـ (لاءاتها) الشهيرة التي انطلقت من مؤتمر القمة العربي في الخرطوم الذي انعقد في شهر ايلول 1969م اذ تنص لاءات الساسة العرب على " لا تفاوض لا صلح لا اعتراف بالكيان الصهيوني " الى حالة الاستعداد لإقامة سلام معها ويعود ذلك الى :

1- ان مؤتمر فاس مهد الطريق لعودة مصر الى بنية النظام العربي بعد غياب طويل عن معترك العمل العربي المشترك منذ تفردها بإدارة مشروع السلام مع الكيان الصهيوني وفق مشروع كامب ديفيد الذي اصبح حقيقة واقعية كما اتاح لمصر فرصة استرداد اراضيها على الرغم مما رافق ذلك من صعوبة وبناءً على تنازلات تتعلق بالقضية العربية والقومية العربية كقضية فلسطين [31] .

2- انشغال العراق بالحرب مع ايران التي استنزفت موارد البلد وطاقاته وشغلته عن النهوض بالدور الفاعل والمتميز الذي يوازي مكانته باعتباره يمثل العمق العربي الاسيوي للدول العربية وخاصة فلسطين [32] ، ومما يكن فان هذه المسألة قد اثرت على سلم الاولويات العربية ولم تمنح القضية الفلسطينية حق الاولوية الذي تمتعت به منذ مدد زمنية سابقة .

3- خروج الفلسطينيين من بيروت بعد صراع طويل مع الكيان الصهيوني استمر قرابة ثلاثة اشهر وانتهى رغم الصمود الاسطوري الذي سجله الفلسطينيون بخروج المقاومة من بيروت واخلاء الجنوب واضطرارها للبقاء في عدد من المناطق البعيدة وهو ما اهلها للبحث عن السبل الموازية للكفاح المسلح والاصغاء للخطاب السياسي العربي المائل للاعتدال .

4- فشل المشاريع السلمية البديلة السابقة وتخلي مصر عن محاولة التصدي لتبني القضية الفلسطينية وفق اتفاقية كامب ديفيد الخاصة بإعلان مبادئ منح الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين .

5- تراجع قوة المقاومة الفلسطينية بشكل ملحوظ عقب الانسحاب من بيروت بسبب انتقال مركز القيادة وشروط الجلاء من لبنان وممارسة الكيان الصهيوني لعمليات القمع داخل الاراضي الفلسطينية الامر الذي يؤدي الى تحجيم قدرة وقوة المقاومة بالتزامن مع قيام قوات الكيان الصهيوني بحملة اعتقالات واسعة للمدنيين [33] .

قرر المؤتمر في ختام اعماله تشكيل لجنة من ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة العربية السعودية وسوريا والمملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية والجزائر وتونس من اجل القيام بمهمة اجراء اتصالات بالأعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي لبيان قرارات المؤتمر الخاصة بالصراع العربي الصهيوني ومعرفة مواقفها وموقف الولايات المتحدة الاميركية وعرض النتائج على الملوك والرؤساء لكن في حقيقة الامر تبيّن فيما بعد ان المؤتمر بقراراته قد خرج من دائرة البحث الدولي ولم يكتسب اي مكانة دولية بسبب رفض الكيان الصهيوني وعدم رغبة الولايات المتحدة الاميركية للسلام في المنطقة [34] .

ثانياً – الاتحاد الكونفدرالي مع المملكة الاردنية 1984 – 1986م :

طرح الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية على اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني عند افتتاحه اجتماعات الدورة السابعة عشر للمجلس وذلك بتأريخ 22 كانون الثاني 1984م الخطوط الرئيسية لاطار مبادرة تقوم على اساس نوع من الوحدة الاردنية الفلسطينية عندما قال ان المعطيات القائمة على الساحة الفلسطينية والاقليمية والدولية تقتضي بنا التمسك بقرار مجلس الامن الدولي المرقم 242 على اعتباره اساساً لتسوية سلمية عادلة تقوم على مبدا الارض مقابل السلام وانه الشاخص الذي نستهدي به في اي مبادرة نخرج بها الى الرأي العام وهذا المبدأ ليس شرط مسبق بل الاطار الذي تجري ضمنه المفاوضات وهو لذلك غير قابل للتفاوض اما المفاوضات التي نرى ضرورة اجرائها من خلال مؤتمر دولي للسلام في المنطقة فتدور حول الوسائل والاساليب والالتزامات الكفيلة بتحقيق مبدأ الارض مقابل السلام ، اما المؤتمر الدولي فانه يعقد برعاية اممية وبحضور الاعضاء

الدائمين في مجلس الامن الدولي وهم كل من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وروسيا وفرنسا والصين وهذه الدول وقعت على ميثاق الامم المتحدة عام 1945م [35] وبقية اطراف الصراع وكذلك حضور منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى [36] .

على اساس هذا الخطاب السياسي تبنت منظمة التحرير هذا المشروع وجرى توقيع الاتفاق الثنائي بين المملكة الاردنية الهاشمية وفلسطين في شهر شباط 1985م بعد اجتماعات معمقة بين المسؤولين الاردنيين والفلسطينيين ونص الاتفاق على :-

1- ان يتم التحرك على اساس القرارات الاممية والاعتراف بمبدأ الارض مقابل السلام .

2- ان عملية السلام في المنطقة يجب ان تتم من خلال مؤتمر دولي تشارك به منظمة التحرير الممثل الشرعي عن السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني .

ان المهم في هذا الامر انه تم الاتفاق على انه في حال قيام الدولة الفلسطينية تكون العلاقة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية علاقة من نوع نظام كونفدرالي [37] وان يتم اختيار الاعضاء الذين سيشتركون في مفاوضات السلام مع الاردن خلال انعقاد القمة المركزية لمنظمة التحرير والاتفاق على انه في حال نجاح الملك السعودي فهد بن عبد العزيز في اقناع الولايات المتحدة الاميركية بمقترحاته فانه على المنظمة ان تقوم بخطوات ايجابية تجاه المقترح الاميركي الداعي الى الاعتراف المتبادل وان يقوم ملك المملكة الاردنية الهاشمية بزيارة رسمية للجزائر وعرض الاتفاق الاردني الفلسطيني على الرئيس الجزائري وسعيه لإقناع بقية الدول العربية بجدوى الاتفاقية لصالح القضية الفلسطينية [38] ، يتضح مما سبق ان الاردن تهدف من وراء الاتفاقية العودة مجدداً كلاعب رئيسي وشريك واقعي لمنظمة التحرير والشعب الفلسطيني .

ان الذي دعا منظمة التحرير لعقد الاتفاقية هو ضعفها خاصة بعد حرب 1982م وخروجها من لبنان وكذلك الانقسامات الفلسطينية والعربية ككل فتحركت ضمن دائرة المحيط العربي باعتبارها الممثل الشرعي اضافة الى تسريبات افادت بوجود اتصالات سرية بين الاردن والولايات المتحدة الاميركية لحل القضية الفلسطينية مما دفعها الى الاستفادة من ذلك من اجل اعتراف الولايات المتحدة بها كما ان الاتفاق لم ينفذ واقعياً بسبب الكراهية وعدم الثقة بين طرفي الاتفاق والضغوط العربية ومعارضة الفصائل التي شكلت اطار تنظيمي في شهر ايار 1985م سمي بـ " جبهة الانقاذ الوطني " التي لم تقبل بتفرد الاردن بإدارة المفاوضات الداعية للسلام في المنطقة كما ان فكرة المؤتمر الدولي للسلام لم تكن ناضجة للحين ولم يكن الكيان الصهيوني مستعد لذلك لان سياسته تقوم على اساس الحلول الثنائية المنفردة تجاه كل دولة عربية [39] .

ان الفلسطينيين كانوا يعلمون ان الاتفاق الفلسطيني الاردني لم يكن حل للصراع القائم ولم يكن برنامج اردني فلسطيني للعمل المشترك بل هو قاعدة واسعة للتحرك السياسي الاردني الفلسطيني نحو الحل السلمي [40] ، يرى الباحث ان الاتفاق لم يكن ذو مقبولية لدى كافة الشركاء الفلسطينيين كون عدم جاهزية العديد من التنظيمات التابعة لمنظمة التحرير للقبول بالقرارين الاممين 242 و 338 ، بعد ذلك قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات [41] بزيارة رسمية الى الاردن بتأريخ 20 كانون الثاني 1986م وابلغ الملك حسين بقرار الفصائل برفض القرارين الاممين مع اصرار ياسر عرفات على ذلك مما يدعوا الى فتح ابواب الحوار بين فلسطين والولايات المتحدة الذي سيعلن دعوة منظمة التحرير لحضور مؤتمر مدريد للسلام [42] ، وفي 19 شباط 1986م اعلن الملك حسين وقف الحوار مع الفلسطينيين وفشل المفاوضات الامر الذي دعا الفصائل الفلسطينية الى الغاء الاتفاق الثنائي في تشرين الاول 1986م واعتبار الامر طبيعي لإعادة الحوار واستئناف العلاقات بين الجانبين [43] .

ثالثاً – موقف السلطة الفلسطينية من التسوية السلمية 1988م :

في شهر تشرين الثاني 1988م انعقد المجلس الوطني الفلسطيني حيث اخذ على عاتقه وضع برنامج جديد بعد تدخلات من جانب السوفييت وعدد من الدول العربية وتضمن البرنامج تقديم منظمة التحرير رؤية وخطاب سياسي واقعي عسى ان يجعلها ذات مقبولية لدى الولايات المتحدة ليسمح لها بالدخول في اي مبادرة مستقبلية بعد ذلك اعترفت منظمة التحرير بقرار التقسيم المرقم 181 الصادر عن الامم المتحدة في تشرين الثاني 1947م الذي ينص على تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية اضافة الى اعترافها بالقرار الاممي 242 [44] فدعت المنظمة في هذا البرنامج الى عقد مؤتمر دولي للسلام بإشراف اممي ومشاركة الدول الكبرى واطراف الصراع جميعاً وذلك على اساس القرارين 242 و 338 والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وانسحاب الكيان الصهيوني من الاراضي المحتلة والغاء الاجراءات الصهيونية السابقة في الضفة والقطاع وحل قضية

اللاجئين وفق القرارات الاممية ووضع الضفة والقطاع تحت اشراف اممي مدة من الزمن من اجل ترتيب الاجواء لأعمال المؤتمر الدولي وتسوية الامور العالقة [45] .

انقسمت القوى السياسية الفلسطينية بين مؤيد ومعارض للمشروع فالمؤيدة التي شاركت في اجتماعات المجلس الوطني والمعارضة هي الفصائل المقيمة في سوريا والتيارات الاسلامية مثل حماس والجهاد الاسلامي وهذه تعارض السلام مع الكيان الصهيوني اطلاقاً ومهما يكن من امر فقد نشأت اتصالات بين منظمة التحرير والولايات المتحدة الاميركية وتقريب وجهات النظر بين الجانبين بوساطة سويدية وانتهى الامر بالاتفاق على صيغة معينة للاعتراف بحق الكيان الصهيوني بالوجود والقرار 242 ونبذ الارهاب استناداً الى الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني لكن لم يتم التوصل الى اتفاق نتيجة لعدد من الاحداث الاقليمية منها تراجع الدور السوفييتي وقيام حرب الخليج الثانية وتطلعات الولايات المتحدة الاميركية للسيطرة على المنطقة [46] .

المبحث الثالث : المشاريع الاقليمية والدولية التي مهدت لعقد مؤتمر مدريد للسلام :

اولاً – مشروع ياسر عرفات ايار 1989م :

هو المشروع الذي تقدم به الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ويقوم على امور عديدة من بينها :

1- انسحاب جزئي للقوات الصهيونية من الاراضي الفلسطينية المحتلة من اجل التحضير للانتخابات .

2- وضع جدول زمني للانسحاب الشامل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال مدة اقصاها سبعة وعشرون شهراً وبالتدريج .

3- ان تجري الانتخابات في فلسطين بإشراف اممي .

4- عودة اللاجئين .

5- تحديد موعد من اجل اعلان استقلال فلسطين .

لم تكن المبادرة التي طرحها ياسر عرفات ذات مقبولية من لدن الكيان الصهيوني الا ان خلال المدة الحالية شهدت تغيرات سياسية جعلت من الكيان الصهيوني ان يرد على المشروع الفلسطيني بمشروع بديل عرف بمشروع شامير [47] .

ثانياً – مشروع شامير 1989م :

يعتبر اسحاق شامير Isaac Shamir احد مؤسسي الكيان الصهيوني تولى خلال حياته رئاسة الحكومة الصهيونية لمرتين كانت الاولى خلال المدة (1983 – 1984م) والثانية (1986 – 1992م) وهو لم يكن راغب بتقديم اي تنازلات للفلسطينيين من خلال مشروعه الذي طرحه في شهر نيسان 1989م واعتمدته حكومته رسمياً في 14 ايار 1989م ولكنه كان يريد معالجة بعض الامور التي تسبب القلق للكيان الصهيوني كالانتفاضة الفلسطينية التي اربكت الكيان الصهيوني واظهرت بعض الحقائق التي يرغب بالكشف عنها وكذلك الخسائر المادية والبشرية التي تكبدها الكيان الصهيوني على اثر الانتفاضة ووقوف الاعلام العالمي ضد سياسته بقمع انتفاضة الشعب الفلسطيني [48] ، واعتراف منظمة التحرير بقرارات الامم المتحدة واعلانها نبذ العنف والارهاب وتنامي المد الاسلامي في فلسطين واعلان الاردن فك ارتباطه بالضفة الغربية عام 1988م بناءً على متغيرات الانتفاضة وتأسيساً على توجه القمة العربية المنعقدة في الجزائر عام 1987م والتي جاءت للرد على مبادرة جورج شولتز التي تتجاهل الجانب الفلسطيني [49] واعلان منظمة التحرير استقلال فلسطين وقيام الدولة الفلسطينية على اراضيها وهو القرار الذي لاقى ترحيب دولي واسع وحشر السياسة الصهيونية في زاوية حرجة على الرغم من انه لم يشكل نقلة نوعية على صعيد الدفع بعملية السلام نحو الامام [50] .

عندما قدم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مبادرة السلام الفلسطينية التي تقوم على اساس الشرعية الدولية بقراراتها 181 و 242 و 338 [51] وهي القرارات التي تضمن حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية [52] مغيّراً من تكتيك الرفض وساحباً البساط من تحت اقدام الصهاينة الذين طالما عولوا على استثمار الرفض الفلسطيني والعربي اضافة الى التعويل على استثمار الشعارات الكبرى التي يرفعها الزعماء العرب لذلك اضطر شامير لتقديم مشروع سلمي يهدف الى اخراج حكومته من الحرج السياسي والعزلة الدولية ووضع الكرة في ملعب الفلسطينيين وتتكون المبادرة الصهيونية من عشرين نقطة من اهمها [53] :

1- ان تجري انتخابات في الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة التي ستقسم لهذا الغرض دوائر انتخابية يبلغ عددها عشرة دوائر .

2- ان يتفاوض الفلسطينيون الذين سيتم انتخابهم مع الحكومة الصهيونية بخصوص الحكم الذاتي .
3- ان يتفاوض ممثلو الشعب الفلسطيني مع الحكومة الصهيونية حول اجراءات التسوية الشاملة للأراضي المحتلة .
4- بعد اقرار الحكم الذاتي بثلاث اعوام يمكن للفلسطينيين المنتخبين والحكومة الصهيونية تقديم المقترحات التي يرونها .
5- ان تتم تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين بالأراضي المحتلة وانهاء حالة الحرب بين الكيان الصهيوني والعرب ككل .
6- لا يمكن اشتراك فلسطينيي الخارج في الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن ثم في المفاوضات التي ستجري مع الصهاينة .
7- رفض قيام دولة فلسطينية او اجراء اي مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية [54] .

عند التمعن جيداً في نصوص المبادرة الصهيونية المذكورة نجد انها قد تجاهلت منظمة التحرير بشكل كامل وكذلك الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين كما رأت بأن المشكلة الفلسطينية هي مشكلة داخلية لا تزيد عن مشكلة اقلية موجودة في دولة اخرى من وجهة نظرها كما ان المبادرة كانت تهدف الى عزل الجماهير الفلسطينية عن الممثل الشرعي لها وهو منظمة التحرير فضلاً عن ان الانتخابات التي تعرضها المبادرة سوف تجري تحت الحكم العسكري الصهيوني وتحت السيطرة الكاملة للجيش الصهيوني بعد وقف الانتفاضة الفلسطينية دون اي مقابل سياسي [55] ، وبذلك رفضت منظمة التحرير مشروع شامير واعتبرته مناورة تستهدف اخراج الكيان الصهيوني من عزلته والالتفاف على الجهود الرامية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط كما انها اكدت ان الطريق الفعلي نحو السلام يتمثل في التحضير لعقد المؤتمر الدولي بمشاركة الدول الخمسة الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وكافة اطراف الصراع في المنطقة من ضمنها منظمة التحرير [56] .

ثالثاً – النقاط العشرة للرئيس المصري محمد حسني مبارك 1989م :

ابدت مصر تحفظها على المبادرة الصهيونية التي طرحها شامير لأنها لا تلبي مطالب السلام العادل والشامل للصراع العربي الصهيوني ومن هنا بدأ التحرك المصري من اجل طرح رؤية مماثلة تكون اكثر اعتدال وقبول وحددت مصر ابعاد هذه المبادرة على اساس تقريب وجهات النظر وفض نقاط الخلاف بين المشروع الصهيوني والفلسطيني فأقترح الرئيس المصري محمد حسني مبارك مبادرته من خلال عشرة نقاط كان من بينها :

1- اشتراك مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية في انتخابات حرة وديمقراطية برعاية اممية على ان يتم الاعداد للانتخابات مدة لا تزيد عن شهرين وعلى ان ينسحب الجيش الصهيوني من المناطق التي توجد فيها صناديق الانتخابات وان يقبل الكيان الصهيوني بنتائج تلك الانتخابات .
2- تقوم عملية التسوية على اساس قبول الاطراف بقراري مجلس الامن 242 و 338 وان التسوية الدائمة تقوم على اساس الارض مقابل السلام وضمان حقوق سياسية للفلسطينيين مقابل ضمان الامن لكافة الاطراف .
3- ايقاف عملية الاستيطان في الاراضي المحتلة خلال اجراء المفاوضات .
4- ضمان الولايات المتحدة الاميركية لكل النقاط السابقة مع الاعلان المسبق من جانب الحكومة الصهيونية [57] .
5- تعهد الكيان الصهيوني بقبول كل نتائج الانتخابات في الاراضي المحتلة .
6- وضع مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات .
7- منح حصانة كاملة للمثلين المنتخبين .
8- القضية الفلسطينية تحل على مرحلتين الاولى التسوية المرحلية التي يحظى فيها الفلسطينيون بحكم ذاتي كامل .
9- اتاحة الفرصة الكاملة للمرشحين والناخبين بتنظيم عمليات الدعاية الانتخابية شرط عدم قيام احد الاطراف العربية بعمل ما من شأنه التأثير على الامن الداخلي الصهيوني .
10- للسكان الفلسطينيين في الضفة شاملة القدس الشرقية وقطاع غزة الحق في ان يكون ناخبين ومنتخبين في وقت واحد .

رابعاً – مشروع جيمس بيبكر James Beaker :

على اثر حصول تباين بين المواقف الفلسطينية والصهيونية والمصرية قامت الولايات المتحدة الاميركية بطرح خطتها التي اسمتها بـ " خطة جيمس بيكر " وزير الخارجية الاميركي والتي تقوم على خمس نقاط رئيسية هي :

1- الموافقة على مبدأ اجراء حوار فلسطيني صهيوني من اجل التوصل الى تسوية شاملة من خلال المفاوضات المباشرة واستناداً الى القرارين الاممين 242 و 338 .

2- اجراء مشاورات بين المصريين والفلسطينيين على تشكيل وفودهم لكنها لا تتكلم نيابة عنهم .
3- للكيان الصهيوني الحق في الموافقة على تشكيل الوفد الفلسطيني على ان يكون معلوماً ان مشاركتها في الاجتماع الثلاثي في القاهرة يبرهن قبولها بتشكيل الوفد .
4- اجراء حوار بالقاهرة على اساس مقترحات شامير في 14 ايار 1989م والخاصة بالانتخابات بالأراضي المحتلة على ان يكون للفلسطينيين الحق في طرح قضايا اخرى .
5- في حال تعثر المفاوضات يمكن تنسيق الجهود من خلال لقاء ثلاثي في العاصمة الاميركية واشنطن بحضور وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد ونظيره الصهيوني موشي ارينز Moshe Arens ووزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر [58] .

يتضح من خلال ذلك ان خطة جيمس بيكر هي مجرد اجراءات لبدء الحوار الفلسطيني الصهيوني وفق مبادرة شامير على اعتبارها اساس الحل من وجهة نظر الولايات المتحدة فهي تشترط موافقة الكيان الصهيوني تشكيل الوفد الفلسطيني الذي يضم ممثلين من داخل الاراضي المحتلة وبذلك رفضت منظمة التحرير الخطة الاميركية ودعم الانتفاضة والتمسك بقراري المجلس الوطني ومبادرة السلام الفلسطينية وقرارات القمة العربية في المملكة المغربية [59] .

المبحث الرابع : المتغيرات الاقليمية والدولية قبل عقد مؤتمر مدريد للسلام :

المتغير الاول ـ انتهاء الفيدرالية الاردنية الفلسطينية :

في 31 تموز 1988م اصدر الملك الاردني حسين بن طلال قرار انهاء الارتباط الاردني بالضفة الغربية وكان يهدف من خلال ذلك الى التعاطف مع رغبة منظمة التحرير والتوجه العربي العام اثناء قمة الجزائر لسنة 1987م لتأكيد الهوية الفلسطينية في مواجهة الاغفال الاميركي لها في مبادرة شولتز [60] وخلال الايام الاخيرة من شهر تموز 1988م اتخذت الاردن قرارات عديدة غيّرت العلاقات بين الاردن والضفة الغربية منذ ثلاثين عام من بينها قرار مجلس الوزراء الاردني الصادر بتاريخ 28 تموز 1988م الخاص بإلغاء خطة التنمية في الاراضي المحتلة والقرار الصادر في 14 اب 1988م القاضي بإنهاء خدمات موظفي القطاع العام في الضفة الغربية والتخلي عن رواتبهم [61] .

كان الملك الاردني يحاول من خلال ذلك بيان دور الاردن في الوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني ودعم صموده والوحدة بين الضفتين كان بقرار شعبي كما اكد ياسر عرفات ان القرار الاردني كان قرار فردي غير مسبوق بتشاورات بين الطرفين وصدوره بشكل مفاجأ [62] ، يتضح مما سبق ان قرار الاردن المذكور كان ناتج عن ثلاث امور هي " ان الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م فرضت واقع جديد في عموم فلسطين يدعوا لإقامة دولة فلسطينية لا غير وكذلك ان الاردن ادركت ان الصهاينة لم يتنازلوا عن الضفة الغربية فضلاً عن حرص الملك حسين على اعتبار اللاجئين الفلسطينيين في الاردن مواطنين اردنيين لهم حقوقهم وعليهم واجباتهم .

رحب المجلس المركزي لمنظمة التحرير المنعقد في العاصمة العراقية بغداد بتأريخ 1 اب 1988م بالتطورات المذكورة والقرار الاردني واعلن عن تحمل منظمة التحرير كامل المسؤولية تجاه الفلسطينيين ثم صدر بعد ذلك مرسوم رئاسي في 22 اب 1988م المصادق عليه من قبل ياسر عرفات بعد اعلان قيام دولة فلسطينية مؤكداً تحمل منظمة التحرير مسؤولية تسيير امور البلاد ودفع رواتب الموظفين واستحقاقاتهم وفق الانظمة المعمول بها [63] ، وعندما اعلنت الاردن فك ارتباطها بالضفة الغربية دون تنسيق مع منظمة التحرير فان ذلك قد خلق فراغ سياسي كبير تتحمله منظمة التحرير بإعلان الولاية على الضفة الغربية وتسميتها بالضفة الفلسطينية واعلان الاستقلال في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني باعتبار ذلك بديل منطقي للقرار الاردني [64] .

المتغير الثاني – ازمة الكويت وتداعي النظام الاقليمي العربي :

بتأريخ 2 اب 1990م بدأت حرب الخليج الثانية عندما قام العراق باحتلال الكويت ولأسباب عديدة هي " اعتقاد العراق ان كل من الكويت والامارات العربية المتحدة تنتج كمية من النفط تتجاوز فيها حدود الانتاج المخصص لها من قبل اوبك مما يؤدي الى خسارة العراق ما بين سبعة مليارات الى عشرة مليارات دولار سنوياً وان الكويت تستغل ابار النفط في الرميلة على الحدود العراقية الكويتية وكذلك ان العراق يطالب الكويت بإعفائه من القروض التي قدمتها له اثناء حرب الخليج الاولى 1980 – 1988م بدعوى تقديم تضحيات جمة للحفاظ على امن الخليج لكن الكويت رفضت ذلك واعتبرته مؤامرة وبدفع من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا اضافة الى تطلع العراق في الاراضي الكويتية باعتبارها جزء من العراق وان لذلك مبررات سياسية

واقتصادية واستراتيجية قائمة على رغبة العراق لتوسيع رقعته الجغرافية والحصول على شراكة اقليمية مع الخليج العربي مناسبة لطموحه الاقليمي ودوره السياسي في المنطقة [65] ، كانت للتطورات السياسية في الخليج العربي اثر في اضعاف موقف منظمة التحرير الفلسطينية على المستويين الاقليمي والدولي بعد هزيمة العراق وانسحابه من الكويت اذ فقدت تأييد دول الخليج ومصر وحصول توتر في العلاقات بين الطرفين [66] وبالرغم من حالة التردي العربي فان الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها وبعض الدول العربية والكيان الصهيوني كانوا يعتقدون بأن الاوضاع الناتجة عن تحرير الكويت تسمح بأن تستأنف عملية السلام في المنطقة وان المناخ الاقليمي اصبح ذو استجابة واضحة لذلك في وقت شعرت فيه اميركا بان من مصلحتها ان تمارس دور ذر الرماد في العيون وتخفيف نظرة العرب القاسية للسياسة الاميركية في المنطقة وان هزيمة العراق في الكويت لم تضعف العرب من وجهة نظر الكيان الصهيوني لذلك رأى ضرورة مشاركة الولايات المتحدة الاميركية في عقد المؤتمر الدولي للسلام والذي يؤدي الى مفاوضات ثنائية ويعد غطاء سياسي له [67] .

المتغير الثالث – انهيار الاتحاد السوفييتي 1991م واختلاف موازين القوى في الشرق الاوسط :

بعدما انهار الاتحاد السوفييتي عام 1991م وتراجع دور روسيا السياسي على الصعيد الدولي من اخطر المتغيرات الدولية كان له دور كبير في اختلال التوازن العالمي على حساب الدول العربية وبغياب الاتحاد السوفييتي عن الساحة بدأ العالم يتجه نحو القطبية الواحدة وسيادة النظام الاقتصادي الرأسمالي الامر الذي تم فرضه على العرب للدخول في علاقات دولية غير متكافئة وليس في مصلحتهم [68] ، ان هذا الوضع ادى الى دخول العالم في حالة جديدة من اختلال موازين القوى تتصف بخروج حلف الناتو من الحرب الباردة منتصراً بقيادة الولايات المتحدة الاميركية اذ اصبحت الاخيرة اعظم قوة من بين الدول الكبرى تسعى لبناء نظام عالمي جديد تحت قيادتها مع مشاركة حلفائها الغرب الامر الذي ادى الى تراجع مكانة الاتحاد السوفييتي على المستويين الاقليمي والدولي وتخليه عن تقديم المساعدات مما دفع العرب الى القبول بالتسوية السلمية [69] .

المتغير الرابع – ثنائية المعايير الدولية ازاء قضايا الشرق الاوسط :

عندما تنشب حروب كبرى وتنتهي تؤدي الى ظهور اجندات تدعوا للسلام وتهدف الى اقامة نظام دولي يختلف عن الانظمة السابقة ولا بد ان تستند تلك الاجندات الى قيم انسانية داعية لإقامة العدل وهذا ينطبق على الحروب التي يخوضها تحالف ضد دول عديدة اذ ان التحالف بحاجة الى اجندات داعية للسلام حتى يتمكن من تبرير التضحيات المبذولة ضد العدو [70] ، ونجد ان الرئيس الاميركي بوش الاب بعد انتهاء الغزو العراقي للكويت قال " لقد ان الاوان لوضع حد للنزاع العربي الاسرائيلي " اذ شرع ببذل جهود واسعة لإحلال السلام بين الطرفين داعياً بأن يكون ذلك بمثابة انجاز دبلوماسي له صدى واسع على الصعيد الاميركي الداخلي بالدرجة الاساس [71] ، حيث كانت سياسة الولايات المتحدة الاميركية هي حماية امنها وضمان مصالحها الاستراتيجية في الشرق الاوسط فكانت تركز على ثلاثة محاور هي " احتواء خطر الاتحاد السوفييتي اقليمياً وكذلك الدعم الكامل للكيان الصهيوني فضلاً عن ضمان تفوقها وحماية امنها ووصول امدادات النفط للغرب بشكل اكبر " وان ما ادى الى توتر العلاقات العربية الصهيونية دعم الولايات المتحدة له بشكل قوي فكانت دعوتها للسلام في المنطقة جزء من باب تطييب الخواطر لدى العرب والتمويه على سياستها الحقيقية [72] ، لذلك كانت الولايات المتحدة تمارس دور اللاعب الاساسي في هذه المهمة اذ عملت على لم شمل العرب مع الكيان الصهيوني عبر طاولة واحدة للمفاوضات وانهاء حالة الصراع القائم منذ عقود اذ اخذت على عاتقها العمل على صياغة النظام الدولي الجديد بحكم تأثيرها على اطراف الصراع وعقد المؤتمر الدولي المرتقب في العاصمة الاسبانية مدريد وذلك في شهر تشرين الاول 1991م [73] .

الخاتمة :

ان المبادرات التي طرحت قبل مؤتمر مدريد لم تكن جديرة بالتوصل الى حل جذري للصراع العربي الصهيوني لأنها لم تكن متكافأة بل انها رجحت كفة على حساب كفة اخرى كما انه طرحت العديد من المبادئ مثل الارض مقابل السلام والشرعية الدولية الا انه لم يتم الالتزام بها اثناء المفاوضات اضافة الى دخول عدد من الاطراف الاقليمية والدولية على خط المفاوضات منها الولايات المتحدة الاميركية وسعيها لتسوية الصراع القائم لخدمة مصالحها الاستراتيجية مقابل الحفاظ على النظم العربية القائمة وهذا يعني في حقيقة الامر ادارة الصراع لكن بسيناريوهات جديدة تزامناً مع انهيار الاتحاد السوفييتي وذلك وفق سياسة تدجين العرب كما ان الموقف العربي لم يكن موحد في ظل الهيمنة الاميركية والتدخل في الشرق الاوسط مستغلة غياب الاتحاد السوفييتي ودوره في المنطقة اما الكيان الصهيوني فكانت سياسته تمتاز بالمراوغة ونقل المفاوضات من جهة الى اخرى ومحاولة

ترسيخ وجوده واعتباره طرف مؤثر في الشرق الاوسط كما ان المفاوضات كانت تهدف بالحقيقة الى القبول بالكيان الصهيوني ككيان اصلي ضمن خارطة الشرق الاوسط والاعتراف به ضمن شرق اوسط جديد على حساب العرب والقضية الفلسطينية وضرب القرارات الاممية .

هوامش البحث :

1- عزمي بشارة ، القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد السادس ، بيروت ، 1991 ، ص 40 .

2- وليام ب كوانت ، عملية السلام الدبلوماسية الاميركية والنزاع الغربي الاسرائيلي منذ 1967م ، ترجمة هشام الدجاني ، ط 1 ، مكتبة العبيكات ، ص 431 .

3- شارل اندرلين ، اسرار المفاوضات الاسرائيلية العربية 1917 – 1997م (سلام او حروب) ، ترجمة صباح الجهيم ، ط 1 ، دار الفاضل للتأليف والترجمة ، (د0م ، 1998) ، ج 2 ، ص 80 .

4- المصدر نفسه ، ص 84 .

5- المصدر نفسه ، ص 85 .

6- محمد حسنين هيكل ، حديث المبادرة ، ط 2 ، دار الشروق ، (القاهرة ، 2000) ، ص 59 .

7- عثمان العثمان ، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي ، ط 1 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، (بيروت ، 2000) ، ص 57 .

8- محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص 61 .

9- منير الحمش ، السلام المدان ، ط 22 ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، 1997) ، ص 204 .

10- زكريا ابراهيم ، مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920م وحتى نهاية 1991م ، د0ط ، (فلسطين ، 1991) ، ص 104 .

11- المصدر نفسه ، ص 105 .

12- منير الحمش ، المصدر السابق ، ص 105 .

13- ماهر الشريف ، البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 – 1993م ، د0ط ، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، (قبرص ، 1995) ، ص 307 .

14- شارل اندرلين ، المصدر السابق ، ص 83 .

15- زهير المصري ، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية ، ط 1 ، مكتبة اليازجي ، (غزة ، 2008) ، ص 178 .

16- المصدر نفسه ، ص 185 .

17- منير الحمش ، المصدر السابق , ص 216 .

18- زكريا ابراهيم ، المصدر السابق ، ص 103 .

19- ممدوح نوفل ، البحث عن الدولة ، ط 1 ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، (رام الله ، 2000) ، ص 63 .

20- بكر عبد المنعم ، دولة فلسطين ، مؤتمر السلام من مدريد الى اوسلو ، ط 1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، (بيروت ، 1994) ، ص 89 .

21- عقد هذا المؤتمر في ظل نكسة 1967م وهو كان محاولة رد فعل لما لحق بالعرب من هزيمة شكلت نوع من الصدمة التي دفعت الحكام لمحاولة التعويض بتلك اللاءات التي كانت مناورة سياسية عربية تزعمتها السعودية من اجل خداع الرأي العام بالمقاومة وكذلك فتح باب المفاوضات مع الكيان الصهيوني بوساطة اميركية للمزيد يُنظر : حسن مصطفى ، حرب حزيران 1967م ، د 0ط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، د0ت) ، ص 107 .

22- نص القرار 242 على ان مجلس الامن الدولي يعرب عن اسفه وقلقه ازاء الوضع القائم في منطقة الشرق الاوسط وان تحقيق مبادئ ميثاق منظمة الامم المتحدة يتطلب اقامة سلام دائم في المنطقة بشرط سحب القوات المسلحة الصهيونية من الاراضي المحتلة وانهاء جميع الادعاءات وحالات الحرب والاعتراف بسيادة ووحدة ارض كل دولة في المنطقة والاعتراف

بحقوق شعوب المنطقة بالعيش بسلام بعيدة عن التهديد والقوة للمزيد يُنظر : الاء عادل جبر البديري ، وليم روجرز ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية 1969 – 1973م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة القادسية ، 2019) ، ص 34 .

23- المصدر نفسه ، ص 35 – 36 .

24- طاهر شلش ، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الامال والتحديات ، ط 1 ، دار الشروق ، (القاهرة ، 1999) ، ص 127 .

25- احمد شاهين ، مشاريع السلام بين النوايا والوقائع ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 138 ، تشرين الاول ، 1984م ، ص 57 .

26- صلاح الدين البحيري واخرون ، المدخل الى القضية الفلسطينية ، ط 1 ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، (عمان ، 1997) ، ص 137 .

27- منير الحمش ، المصدر السابق ، ص 229 .

28- صلاح الدين البحيري واخرون ، المصدر السابق ، ص 142 .

29- عدنان سليمان محمد احمد القاسم ، مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية ومواقف الشعب العربي ازاءها ، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد السابع ، السنة السادسة ، كانون الثاني ، 2003م ، ص 123 .

30- اسعد عبد الرحمن ، النضال الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية ، الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الخامس ، دراسات القضية الفلسطينية ، ط 1 ، (بيروت ، 1990) ، ص 246 .

31- جمال مصطفى عبد الله السلطان ، الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط ، ط 1، دار وائل للنشر ، (عمان ، 2002) ، ص 240 .

32- المصدر نفسه ، ص 240 .

33- اسعد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص 247 .

34- جمال مصطفى عبد الله السلطان ، المصدر السابق ، ص 242 .

35- ناجي البشير ، تأثير الفيتو على قرارات مجلس الامن الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ، (جامعة الشرق الاوسط ، 2015) ، ص 38 .

36- منير الحمش ، المصدر السابق ، ص 230 .

37- الكونفدرالية : هو عبارة عن رابطة سياسية بين دول مستقلة ذات سيادة وتتم بموجب اتفاق مسبق ويفوض بعض الصلاحيات الى هيئات مشتركة لتنسيق سياساتها وادارة مصالحها الداخلية للمزيد يُنظر : كامل ليلة ، النظم السياسية في الدول والحكومات ، د0ط ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، 1971) ، ص 91 .

38- منير الحمش ، المصدر السابق ، ص 231 .

39- احمد شاهين ، المصدر السابق ، ص 61 .

40- علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن 1989 – 1999م ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، 2001) ، ص 33 .

41- ياسر عرفات : هو محمد ياسر عبد الرحمن عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني ولد بتأريخ 4 اب 1929م في العاصمة المصرية القاهرة بالتزامن مع ثورة البراق وهو من اصول فلسطينية وكان ينتمي الى عائلة بسيطة تمتهن المهن الحرة توجه الى بلده عام 1933م والتحق بالسلك الدراسي وطوّر قدراته ومواهبه ودخل عام 1947م بجامعة الملك فؤاد الاول وبعد قيام الكيان الصهيوني عام 1948م اخذ يتيقظ بخطورة الحركة الصهيونية ثم انتمى الى الحركة الوطنية الفلسطينية في القاهرة عام 1948م ثم ترأس منظمة التحرير عام 1969م ثم رئاسة البلاد خلال المدة 1996 – 2004م يُنظر : عائشة فرحاني ، شخصية ياسر عرفات ودوره في القضية الفلسطينية 1929 – 2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية ، (جامعة محمد بوضياف ، 2017) ، ص 12 – 21 .

42- احمد محمد الرفاعي ، ياسر عرفات سيد فلسطين والشهيد الخالد 1929 – 2004م تاريخ سياسي لحياته ، د0ط ، مؤسسة منصور للطباعة والنشر ، (غزة ، 2005) ، ص 59 .
43- المصدر نفسه ، ص 60 .
44- علي محافظة ، المصدر السابق ، 35 .
45- محسن صالح ، دراسة منهجية في القضية الفلسطينية ، ط 1 ، دار الفرقان ، (عمان ، 2004) ، ص 467 .
46- عزمي بشارة ، المصدر السابق ، ص 41 .
47- المصدر نفسه ، ص 66 .
48- زكريا ابراهيم ، المصدر السابق ، ص 121 .
49- احمد نافع ، الطريق الى مدريد ، ط 1 ، الاهرام ، (القاهرة ، 1993) ، ص 52 .
50- رياض الاسطل ، الفلسطينيون ، الهوية السياسية والبناء الحضاري ، ط 2 ، (غزة ، 1999) ، ص 374 .
51- ينص القرار على دعوة مجلس الامن لجميع الاطراف لوقف شامل لإطلاق النار في وقت لا يتجاوز 12 ساعة بعد صدور هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها تلك الاطراف ودعوة الاطراف المعنية الى البدء بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 242 لسنة 1967م كاملاً وقرار وجوب بدء مفاوضات عاجلة تزامناً مع وقف اطلاق النار وتحت رعاية اممية لتحقيق سلام دائم في الشرق الاوسط للمزيد يُنظر : حسن نافعة ، مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، 1984) ، ص 38 .
52- رياض الاسطل ، المصدر السابق ، ص 313 .
53- احمد نافع ، المصدر السابق ، ص 55 .
54- صلاح الدين البحيري واخرون ، المصدر السابق ، ص 484 .
55- زكريا ابراهيم ، المصدر السابق ، ص 124 .
56- مها بسطامي ، الطروحات الاسرائيلية للتسوية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 194 ، بيروت ، ايار ، 1989 ، ص 138 .
57- قيس عبد الكريم واخرون ، الطريق الوعر نظرة على المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية من مدريد الى اوسلو ، ط 1 ، دار التقدم للصحافة والطباعة ، (بيروت ، 1997) ، ص 75 .
58- المصدر نفسه ، ص 76 .
59- صلاح الدين البحيري واخرون ، المصدر السابق ، ص 486 .
60- طلال ابو عفيفة ، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897 – 1997م ، ط 1 ، (القدس ، 1998) ، ص 449 ؛ احمد نافع ، المصدر السابق ، ص 52 .
61- غانم حبيب الله ، العلاقة الفلسطينية الاردنية في ظل الانتفاضة ، د0ط ، دار الاسوار ، (عكا ، 1988) ، ص 32 .
62- احمد شاهين ، فك الارتباط الاردني الدوافع والتحديات ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 186 ، ايلول ، 1988م ، ص 12 .
63- احمد محمد الرفاعي ، المصدر السابق ، ص 59 .
64- غانم حبيب الله ، المصدر السابق ، ص 34 .
65- محمد الاطرش ، ازمة الخليج جذورها والسياسة الاميركية تجاهها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 155 ، السنة الرابعة عشر ، كانون الثاني ، 1992م ، ص 21 .
66- زهير ابراهيم المصري ، المصدر السابق ، ص 439 .
67- محمد الاطرش ، المصدر السابق ، ص 24 .
68- خلاف خلف الشاذلي ، المتغيرات الدولية وتحديات العمل العربي المشترك قراءة في الواقع التنموي العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد 83 ، تونس ، 1995م ، ص 88 .
69- محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج اوهام القوة والنصر ، ط 1 ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، (القاهرة ، 1992) ، ص 28 .

70- افي شلايم ، الولايات المتحدة الاميركية والصراع الصهيوني الفلسطيني ، ترجمة صلاح عبد الحق ، ط 1 ، مركز الامارات للدراسات ، (الامارات العربية ، د0ت) ، ص 225 .
71- خلاف خلف الشاذلي ، المصدر السابق ، ص 91 .
72- وليد عبد الحي واخرون ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط ، ط 2 ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، (عمان ، 1997) ، ص 69 .
73- نظمي ابو لبدة ، التغيرات في النظام الدولي واثرها على الامن القومي العربي ، د0ط ، دار الكندي ، (اربد ، 2001) ، ص 237 .